

المنافسة الدولية: دور السياسة العامة

- تواجه الدول العديد من المشاكل الاقتصادية المختلفة المتمثلة في الخلل في موازين المدفوعات، والبطالة، والتضخم، والركود . وترتبط هذه المشاكل بالسياسات الاقتصادية المحلية التي تبناها وتنفذها الدول المعنية، كما أنها ترتبط أيضا بالسياسات الاقتصادية للدول الأخرى.
- السياسة الاقتصادية التوسعية تؤدي في المدى القصير إلى فائض طلب يؤثر عكسيًا على الأسعار المحلية وميزان المدفوعات، ويضع ضغوطًا على سعر الصرف . والمبالغة في سعر الصرف تنعكس سلبيًا على ميزان المدفوعات وبالتالي على النمو والعمالة، وعلى المديونية الخارجية وعبء خدمتها . وفي ظل أوضاع كهذه، وفي ضوء التحرير الاقتصادي بشكل عام، وتحرير التجارة الخارجية على وجه الخصوص، يثور التساؤل حول علاقة المنافسة الدولية بمثل هذه البيئة ودور السياسة العامة في رفع القدرة التنافسية.

■ كما أن محددات جاهزية بلد ما للمنافسة عالمياً والتأقلم مع الأحوال المتغيرة يتأثران بالسياسات النقدية والمالية، وبأسواق عوامل الإنتاج، وبالاستثمار، وبالتجارة الدولية والقيود التجارية : التعريفات والقيود الكمية . هذا وتجدر الملاحظة بأن التخصص الدقيق يرفع القدرة التنافسية ويعمل كمحفز للاختراعات والتكنولوجيا والنمو.

1. محددات مستوى دخل الفرد:

■ يمكن تصميم سياسات ووضع إجراءات لرفع متوسط الدخل في ضوء معرفة العوامل المحددة له. ويتولد الدخل بإنتاج سلع وخدمات مطلوبة محلياً أو خارجياً من خلال عملية إنتاج تجمع خدمات عوامل الإنتاج مع فنون الإنتاج (التقانية) والتنظيم والإدارة، ممثلة في دالة إنتاج التالية:

$$Q = AF(K, L)$$

Q : الناتج من السلع والخدمات

A : المعرفة والمؤسسات والتنظيم

F : فن الإنتاج (التقانية)

K : رأس المال في الإنتاج

L : العمل في الإنتاج

- وبافتراض أن عدد السكان هو N فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي $P_d Q / N$ حيث P_d مؤشر السعر المحلي. وإذا افترضنا أن الدخل ينفق على سلع وخدمات محلية ومستوردة، فإن تكلفة المعيشة C تعتمد على السعر المحلي P_d وسعر الواردات P_m ، ويمكن وضعه في الصيغة التالية :

$$(2) \quad C = P_d^\alpha P_m^{1-\alpha}$$

- حيث α تعبر عن نسبة الدخل التي تنفق على السلع والخدمات المحلية و $1 - \alpha$ عن نسبة الدخل التي تنفق على السلع والخدمات المستوردة.
- لذا يمكن احتساب متوسط دخل الفرد الحقيقي لا كما يلي:

■ لذا يمكن احتساب متوسط دخل الفرد الحقيقي y كما يلي:

$$\begin{aligned}
 y &= \frac{P_d Q}{N} \frac{1}{C} \\
 &= \frac{P_d Q}{N} \frac{1}{P_d^\alpha P_m^{1-\alpha}} \\
 (3) \quad &= \frac{Q}{N} \left(\frac{P_d}{P_m} \right)^{1-\alpha} \\
 &= \frac{Q}{L} \frac{L}{N^*} \frac{N^*}{N} \left(\frac{P_d}{P_m} \right)^{1-\alpha}
 \end{aligned}$$

■ حيث N^* قوة العمل و L المشتغلون فعليا.

- تبين العلاقة (3) أن متوسط دخل الفرد الحقيقي يتحدد بمتوسط إنتاجية العمل Q/L ، ونسبة التشغيل L/N^* ، ونسبة المشاركة N^*/N بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري P_d / P_m ونسبة الإنفاق على الواردات $1 - \alpha$.
- ونظراً لأن الاهتمام ينصب على تحسين مستويات المعيشة، أي رفع متوسط دخل الفرد، فإن تحويل المعادلة (3) الى معدلات نمو تأخذ الصيغة التالية:

$$(4) \quad \frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta q}{q} + (1 - \alpha) \frac{\Delta p}{p} + \frac{\Delta l}{l} + \frac{\Delta n^*}{n^*}$$

- تفيد العلاقة (4) أن معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد يساوي حاصل جمع معدلات نمو إنتاجية العمل q ، ونمو شروط التبادل التجاري p موزونا بنسبة الواردات في مجمل الإنفاق $1 - \alpha$ ، ونمو نسبة التشغيل l ، ونمو نسبة المشاركة n^* وعلى هذا المستوى يثار التساؤل حول المتغيرات التي يمكن أن تؤثر فيها السياسة العامة.
- تشير العلاقة (4) إلى أن التغيرات في استغلال الموارد (معدلات التشغيل) وشروط التبادل التجاري تؤثران في نمو متوسط دخل الفرد في المدى القصير بالإضافة إلى تغير إنتاجية العمل . وفي المدى الطويل فإن نمو متوسط دخل الفرد يتحدد بنمو الإنتاجية . هذه المقولة مدعومة بدراسات تجريبية خصوصاً في البلدان الصناعية . وبالرغم من نقص البيانات ذات العلاقة بالنسبة للبلدان النامية، فإن العلاقة بين الإنتاجية في الصناعات التحويلية ونمو متوسط دخل الفرد وجدت وثيقة .

2. محددات إنتاجية العمل:

- يمكن اعتبار متوسط إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد أنه هو عبارة عن متوسط متوسطات إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة. ويمكن التعبير عن ذلك بالصيغة التالية:

$$(5) \quad \frac{Q}{L} \equiv q = \sum_{i=1}^K \left(\frac{L_i}{L} \right) \left(\frac{Q_i}{L_i} \right) = \sum_{i=1}^K \beta_i q_i$$

- حيث K عدد القطاعات، β_i نسبة المشتغلين في القطاع i ، q_i إنتاجية العمل في القطاع i .

■ يمكن تحويل (5) إلى معدل نمو الإنتاجية كما في الصيغة التالية:

$$(6) \quad \frac{\Delta q}{q} = \sum_{i=1}^K a_i \frac{\Delta q_i}{q_i} + \sum_{i=1}^K a_i \frac{\Delta \beta_i}{\beta_i}$$

■ حيث a_i نسبة مساهمة القطاع i في الناتج المحلي الإجمالي.

- تبين المعادلة (5) أن مستوى متوسط الإنتاجية في الاقتصاد يعتمد على هيكل الإنتاج، بينما توضح المعادلة (6) أن معدل نمو الإنتاجية يعتمد على معدل نمو الإنتاجية في كل قطاع حسب وزنه في الاقتصاد، وعلى التغيرات في هيكل العمالة القطاعية. لذلك فإن الإنتاجية ترتفع حينما يتبدل هيكل الإنتاج نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية، وحيث أيضاً تتحول أساليب الإنتاج إلى تلك الأعلى كفاءة.
- ولكن الواقع يشير إلى أن تبديل هيكل الإنتاج هو عملية بطيئة. وبما أن مساهمة كل قطاع في معدل النمو الإجمالي يعتمد على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التحول نحو القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) سوف يؤدي إلى فرق ضئيل في البداية في إجمالي النمو. فعلى سبيل المثال إذا كانت مساهمة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية حوالي 28 بالمائة و 7 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة. وبافتراض أن معدل نمو الإنتاجية في كل من القطاعين يقدر بحوالي 3 في المائة و 10 في المائة على التوالي، فإن تساوي مساهمة القطاعين يتحقق بعد نحو 21 سنة.

■ تشير الاعتبارات أعلاه إلى الفوارق المنتظمة بين مستويات الإنتاجية وإمكانات نموها في القطاعات المختلفة. وبما أن نمو دخل البلدان في المدى الطويل يعتمد على إنتاج القطاعات التي تختار التخصص فيها، فإن مستويات المعيشة لن ترتفع طالما كان الإنتاج مركزاً في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والتي لا تسم بإمكانيات النمو. في ضوء هذه العلاقات يمكن فهم دوافع البلدان المنتجة للسلع الأولية للتحويل نحو التصنيع، وكذلك تحول البلدان حديثة التصنيع نحو صناعات تحويلية معقدة.

■ في ضوء ما تم بيانه وجب التأكيد على أن الجهود المبذولة لتطوير قطاعات ذات إنتاجية عالية وكذلك إمكانات نمو مرتفعة لا يجب أن تهمل الميزة النسبية المتوفرة، بل لا بد من إعادة تقييم مجالات التخصص بشكل منظم بهدف "خلق" ميزة نسبية في القطاعات التي تسم بمرونة طلب عالية بالنسبة للدخل. وهنا يثار التساؤل حول دور الدولة في التحول بين القطاعات: هل يترك التحول لعوامل السوق أم لتدخل الدولة من حيث حجم وأنواع الاستثمارات، والتكنولوجية والمهارات المطلوبة؟

3. التكاليف وأهمية رفع الإنتاجية:

■ مهما كان اختيار التخصص في الإنتاج فلا بد من الحفاظ على مستويات تكاليف تشق مع تكاليف منتجين آخرين للبقاء في حلبة المنافسة . ويجب أن تنخفض التكاليف الحقيقية أو وحدات المدخلات المادية لترتفع مستويات المعيشة . والواقع أنه كلما انخفضت التكاليف بسرعة كلما كانت إمكانية زيادة مستويات المعيشة أكبر.

■ يمكن تخفيض التكاليف الحقيقية بتقليص دخول عوامل الإنتاج بطريقة غير مباشرة (بتخفيض قيمة العملة) أو بتحسين الكفاءة الإنتاجية . والقضية المهمة في هذا الشأن هو أن ينجح البلد في السوق العالمية بأن يصبح منافسًا دوليًا ليس بتقليص الدخل الحقيقية، ولكن برفعها، أي أن التمييز بين البلدان قوية المنافسة وضعيفة المنافسة يستند إلى السياسات التي تبناها لتحقيق المنافسة النسبية: هل السياسات المعنية تستهدف زيادة الإنتاجية أم تخفيض الأجور؟

■ إن رفع مستويات المعيشة وزيادة القدرة التنافسية الدولية يتعلقان بمسألتين هما: مستوى التكاليف الحقيقية، وانخفاضها مع مرور الوقت . وتعلق مسألة مستوى تكاليف الإنتاج بالكفاءة الإنتاجية، وتحدد المستويات النسبية للدخول الحقيقية بين البلدان، أما مسألة انخفاض التكاليف فإنها تحدد معدل ارتفاع الدخل الحقيقية.

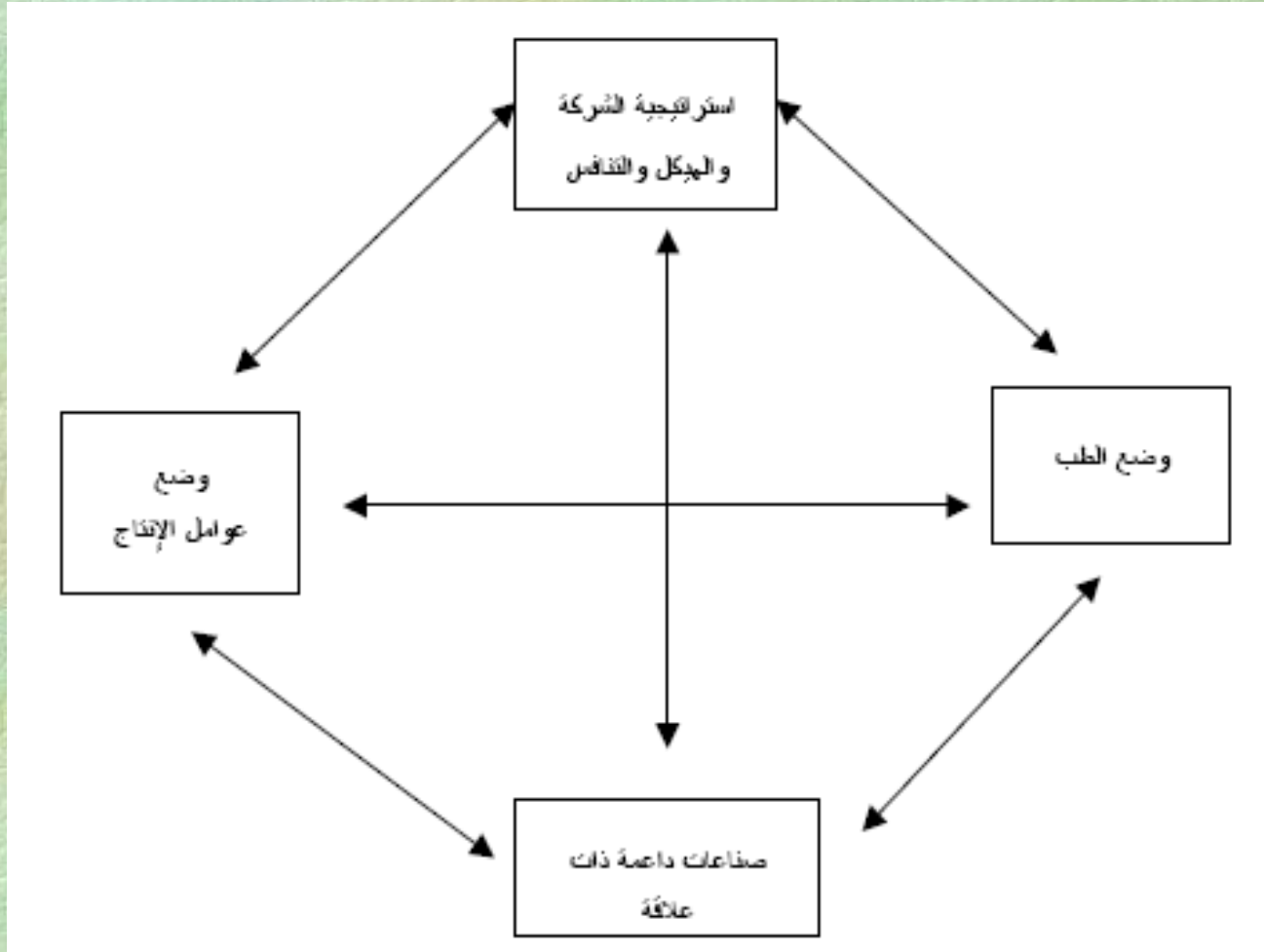
■ وفي ضوء الاهتمام باللاحاق بالدول الصناعية، فإن معدل تحسين الكفاءة الإنتاجية يصبح الشاغل الرئيسي لمتخذي القرارات . فكفاءة استخدام عوامل الإنتاج أو إنتاجيتهم، تعتمد على نوعية العوامل وعلى أسلوب جمعهم للعمل معاً في ظل تكنولوجية معروفة . وفي ظل المنافسة الدولية، فإن المنتجات وأساليب الإنتاج تتحسن وتبدل باستمرار، ويتطلب النجاح في الأسواق العالمية أن يستفيد البلد من التطورات الجديدة في مجال الإنتاج.

← ونظراً لأهمية الإنتاجية في رفع مستويات المعيشة، فإن محددات نموها تصبح محورية في تحسين المعيشة وفي مسألة المنافسة الدولية . وتشير أدبيات الموضوع إلى أن التقدم التكنولوجي يعتبر محورياً في هذا الشأن . كما أن نوعية العمل والاستثمارات في المصانع والأجهزة وقدرة الإدارة على تنفيذ التحسينات التكنولوجية كلها تلعب دوراً حاسماً في النتيجة النهائية.

4 . البنية الوطنية والمنافسة الدولية:

■ قد أثرت تساؤلات حول قدرة شركات معينة في بلدان محددة على الإبداع، والإصرار على تحقيق تحسينات بحثًا عن مصادر ميزة وطنية: لماذا تلك الشركات قادرة على التغلب على العقبات الكثيرة أمام التغيير والإبداع المصاحبين للنجاح؟ يشير البعض إلى أن ذلك يعود إلى أربع سمات عريضة للأمة. هذه السمات فرادى وكنظام تؤلف "ماسة الميزة الوطنية" (The diamond of national advantage) التي تمثل "ساحة المنازلة" التي تنشأها، وتديرها الدولة لصناعاتها كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 1: ميزة المنافسة النسبية للأمم



Source: Michael E. Porter, 1996. **On Competition**, Harvard Business School Publishing, Boston, MA. p.167

■ السمات المؤلفة لهذه الماسة هي:

- أوضاع عوامل الإنتاج : وضع البلد في مجال عوامل الإنتاج، مثل مهارات العمال والبنية التحتية، والمسائل الأخرى الضرورية للمنافسة في صناعة معينة.
- أوضاع الطلب : طبيعة الطلب المحلي لمنتجات الصناعة أو للخدمات.
- صناعات داعمة وذات علاقة : وجود أو غياب صناعات الموردين في البلد، وصناعات أخرى ذات علاقة تتسم بالتنافسية الدولية.
- استراتيجية الشركة، الهيكل والتنافس : الأوضاع في البلد التي تبين كيفية إنشاء وتنظيم وإدارة الشركات، وطبيعة التنافس المحلي.

■ تخلق سمات الماسة البيئية الوطنية التي تنشأ فيها الشركات وتتعلم كيف تتنافس. وكل سمة من سمات الماسة، والماسة كنظام، تؤثر في مكونات أساسية في تحقيق النجاح في المنافسة الدولية : الموارد والمهارات الضرورية للميزة التنافسية في الصناعة، والمعلومات التي تشكل الفرص أمام الشركات والاتجاهات التي تستخدم فيها مواردها ومهاراتها، وأهداف أصحاب الشركات والمدراء والأفراد، والأهم من ذلك، الضغوط على الشركات لتستثمر وتبدع كلها تساهم في المنافسة الدولية.

○ البيئة الوطنية التي تسمح وتدعم التراكم السريع للأصول والمهارات المتخصصة هي التي تكسب فيها الشركات ميزة تنافسية . وبالإضافة إلى ذلك، فعندما تضع البيئة الوطنية ضغوطا على الشركات للإبداع والاستثمار، فإنها تكسب ميزة تنافسية وتحسنها عبر الزمن.

■ تعتبر بيئة الاقتصاد الكلي عنصراً مهماً من عناصر البيئة الوطنية ذات العلاقة بالمنافسة الدولية . فالبيئة الاقتصادية هذه تحتل موقعاً محورياً في مناقشات المنافسة الدولية لأنها تؤثر على طاقة نمو الاقتصاد، وعلى وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

■ يمكن تناول مسألة البيئة هذه من بعدين، الأول يتعلق بمجاله الاقتصاد ان كانت مستقرة أو غير مستقرة (تضخم، بطالة، عجز في ميزان المدفوعات، عجز في المالية العامة، مديونية مرتفعة) . والبعد الآخر يتعلق بمجزمة السياسات المختارة والمطبقة . مناقشة مسألة البيئة من خلال هذين البعدين مهمة ومفيدة عندما يدور الحديث عن آفاق النمو الاقتصادي في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة لأن السياسات الاقتصادية المناسبة لاستعادة الاستقرار الاقتصادي قد تتعارض مع السياسات المحفزة للنمو . وبالعكس قد يكون الاقتصاد في حالة استقرار، والسياسات المتبعة لا تدعم النمو.

وفي هذا المجال تشير أدبيات الموضوع إلى النقاش حول تسلسل الإجراءات والسياسات الناجحة في تحقيق نمو قابل للاستمرار : هل يمكن تحقيق النمو المنشود في ظل عدم استقرار الاقتصاد، أم أن ذلك غير متاح، ويجب أن تعطى الأولوية لإعادة الاستقرار الاقتصادي؟

■ يبدو أن مسألة الاستقرار الاقتصادي أولاً مقبولة على نطاق واسع لأن الجهود التي تبذل لتحريك النمو الاقتصادي قبل تحقيق استقراره لا تعطي مردوداً. لذا كان لا بد من سياسات الإصلاح أن تستهدف الاستقرار الاقتصادي أولاً، وبعد ذلك تستهدف معالجة مسألتي النمو في المدى الطويل والمنافسة.

⇐ وفي هذا السياق يمكن إثارة سؤالين هما: ما هي العناصر الأساسية في السياسة الاقتصادية لاستعادة الاستقرار؟ وما هي الإجراءات الضرورية التي يجب أن تتبناها السياسة الاقتصادية لإعادة النمو الاقتصادي ومن ثم المنافسة الدولية؟

■ الأدبيات في هذا الشأن تبرز توجهين اثنين:

○ أولهما التوجه المتفائل الذي يمثل الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي، والذي يؤكد على أن اتباع السياسات المناسبة يجعل للاستقرار الاقتصادي مردوداً سريعاً ينعكس في النمو . ودفاعاً عن وجهة نظرهم يستشهد المتفائلون بعدد قليل من الحالات التي قد تشير إلى أن إعادة قوية للبناء تؤدي إلى فترة نمو قوي، كما في البرازيل في الفترة 1964-1967 وتشيلي بعد عام 1983 ، وكوريا الجنوبية وتركيا في أوائل الثمانينات.

○ أما التوجه الآخر في هذا الشأن فهو المتشكك، ويستشهد المشككون بتجربة المكسيك وبوليفيا وتشيلي أيضاً ويؤكدون على أنه لا توجد نقلة سريعة من الاستقرار إلى النمو وأن التحول يبقى صعب الفهم وأكثر صعوبة في التطبيق العملي .